



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

الفلك المشحون فيما يتعلق بانتفاع المرتهن بالمرهون (نسخة ثانية)

المؤلف

محمد عبدالحى بن محمد عبدالحليم بن محمد (اللكنوي)

هذا كتاب الفلك المشعرون فيما يتعلق
بانتفاع المرتين بالمرهون للاستاذ

الفاضل ابي الحسنات محمد بن

عبدالحى اللكنوى رحمه

الله تعالى ونفعنا

به والمثلين

ابن

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم



كتاب الفلك المشعرون

كتاب الفلك المشعرون

٤٥٤

٤٥٤

١٩٥٢

١٩٥٢

١٩٥٢

١٩٥٢

١٩٥٢

١٩٥٢

١٩٥٢

١٩٥٢

١٩٥٢

١٩٥٢

١٩٥٢

١٩٥٢

١٩٥٢

١٩٥٢

١٩٥٢

١٩٥٢

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي اوضح لنا الحلال والحرام وبين لنا مستنبها من الاحكام
واسهدها ان لا اله الا هو وحده لا شريك له والشهادان سيدنا محمد عبده
ورسوله سيد الانام وعلى الوصبة ومن تبعهم الى يوم القيام .
اما بعد فيقول الراعي عمود رب القوي ابو الحسنات محمد بن عيسى
الكنوي ابن مولانا الحاج الحافظ محمد بن عبد الجليل اذ حله الله جنة
النعيم هذه رسالة في مسائل بالملك المشحون مما يتعلق بالانتفاع
المرتهن بالرهون الغنما احتسابا لا امر بعض الاحباب وخلص
الاصحاب راجيا من الله تعالى ان يرسلها الكاملين ويهدي
بها الجاهلين وهي مرتبة على فصلين وخاتمة الفصل
الاول في ذكر اختلاف الائمة مع ذكر الادلة اعلم ان الائمة
اختلفوا في انه هل يجوز للمرتهن او الراهن الانتفاع بالرهون
ام لا فقال ابو حنيفة لا يملك الراهن الانتفاع به وقال
الشافعي الراهن ينتفع به ما لم يضر بالمرتهن ومنع ابو حنيفة
وما ملك والشافعي انتفاع المرتهن به خلافا لاجمعة في مقتضى
الايضاح والاصل في الباب حديث الظاهر يركب اذا كان رهونا
ولبن الدر يشرب اذا كان رهونا وعلى الذي يركب ويشرب
نفقته اخرجه ابن ماجه من حديث ابي هريرة مرفوعا واخرج ابو
داود عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لبن الدر يجلب
بنفقته اذا كان رهونا والظاهر يركب بنفقته اذا كان رهونا
وعلى

وعلى الذي يجلب ويركب النفقة قال ابو داود وهو عنه صحيح
اه واخرج الترمذي عنه مرفوعا الظاهر يركب اذا كان رهونا
ولبن الدر يشرب اذا كان رهونا وعلى الذي يركب ويشرب
نفقته قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح لا يفرقه الامم
حديث عامر الشعبي عن ابي هريرة وفردوى غير واحد هذا
الحديث عن الاعشى عن ابي صالح عن ابي هريرة مرفوعا والعمل
على هذا عند بعض اهل العلم وهو قول احمد واسحاق وقال
بعض اهل العلم ليس له ان ينتفع من الرهن بشئ اه واخرجه
البخاري بلفظ الظاهر يركب بنفقته اذا كان رهونا ولبن
الدر يشرب بنفقته اذا كان رهونا وعلى الذي يركب ويشرب
نفقته واخرجه الحاكم والدارقطني من حديث ابي هريرة مرفوعا
الرهن موكوب ومملوك وقال الحافظ ابن حجر في تلخيص
المحصر في تخرجه احاديث شرح الراعي الكبير العمل بالوقف
وقال ابن ابي حاتم قال ابي ربيعة مرة ثم ترك الرفع بعد ورجع
الدارقطني والبيهقي رواية من وقفه على من رفعه ونحو رواية
الشافعي عن سفيان عن الاعشى عن ابي صالح عن ابي هريرة
اه فلهذا الحديث بظاهره يدل على جواز الانتفاع بالرهون
كالركوب اذا كان دابة وشرب اللبن اذا كان غنما فان در
يفتح الدال وتشديد الراء اي لبن ونحو ذلك وبه اخذ احمد
وغيرهم وحمله الشافعي على الراهن وجوز الانتفاع له قال

السيوطي في مرقاة المفاتيح شرح سنن أبي داود تأوله الشافعي
على الراهن وأحمد على المرتهن اه وقال القسطلاني في ارشاد الساري
شرح صحيح البخاري اخرج به الامام احمد حيث قال يجوز للمرتهن
الانتفاع بالرهن اذا قام بمصلحته ولو لم ياذن له المالك والجمع
الجمهور على ان المرتهن لا ينتفع من الرهن بشئ قال ابن عبد
البرهنة الحديث عند جمهور الفقهاء بوجه اصول مجمع عليها وانما
لا يختلف في صحتها ويدل على نسخة حديث ابن عمر لا تحلب
حاشية امرئ بغير اذنه اه وقال امامنا الشافعي يشبه ان
يكون المراد لم يمنع من الرهن من درها وظهرها فهي محلوقة
وذكره له كما كانت قبل الرهن وقال الحنفية ومالك والحمد
في رواية عنه ليس للمرتهن ذلك لانه ينافي حكم الرهن وهو
الحبس الدائم اه وفي الجامع الصغير للسيوطي ومترجه للعزيزي
الرهن اي الظاهر المكون بركب بنفقة ويشرب لبن الدراق
العلقى بفتح الهمزة وتشديد الراء مصدر بمعنى الدراق اي ذاق
الضرع ويركب ويشرب بالبناء للمجهول وهو خبر بمعنى الامر
لكن لا يتعين فيه المأوى اذا كان مرهونا اي يجوز للمرتهن
ذلك باذن الراهن واذا هلكه لا ضمان عليه وقال
احمد واسحاق وطائفة يجوز للمرتهن الانتفاع بالرهون
اذا قام بمصلحته وان لم ياذن له الراهن المالك اه اي رواه
البخاري

٢
البخاري عن ابي هريرة اه وفيه ايضا الظاهر اي ظهر الرابة للرهن
يركب بنفقة اذا كان مرهونا اي يركبه الراهن وينفق عليه عند
الشافعي ومالك لان له الرقبة وليس للمرتهن الا التوفيق او المراد
المرتهن له ذلك باذن الراهن واستدل طائفة بالحديث على حواز
انتفاع المرتهن بالرهون اذا قام بمصلحته وان لم ياذن له المالك و
الجمهور على ما تقدم ولبن الدراق يشرب بنفقة اذا كان مرهونا
وعلى الذي يركب ويشرب النفقة وهو الراهن وكذا عليه نفقته
وان لم ينتفع به خ فت عن ابي هريرة اي رواه البخاري والترمذي
اه وفي مبادق الازهار شرح مشارق الانوار لابن مكي خ عن
ابي هريرة اي روى البخاري عنه الرهن يركب بنفقة ويشرب
لبن الدراق اي اللبن وهو اللبن اذا كان مرهونا يعني اذا اراد
المرتهن ان يركب الرهن او يشرب لبن الرهونة بدون اذن
الراهن فله ذلك حتى لو هلك الرهن بركوبه لا ضمان شيئا للراهن
وعلى الذي يركب ويشرب النفقة يعني نفقته بقدر ركوبه وشربه
وبظاهر الحديث عمل احمد بن حنبل وقال غير لا يجوز انتفاع
المرتهن به لكن منافعه كاللبن ونحوه تكون للراهن عند الشافعي
ويكون رهنا كالاصل عندنا اه وفي شرح معاني الآثار للطحاوي
حدثنا علي بن شيبه حدثنا يزيد بن هارون اخبرنا زكرياء

ابن ابي زائدة عن الشعبي عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال الظهير يركب بنفقة اذا كان مرهونا وليس الدر يركب بنفقة
اذا كان مرهونا فذهب قوم الى ان للراهن ان يركب الرهن بحق
نفقته اليه ويسرب لبنة ايضا وقالهم في ذلك اخرون فقالوا ليس
للراهن ان يركب الرهن ويسرب لبنة وهو رهن معه وليس له ان
ينتفع بشئ وكان من الحجة لهم ان هذا الحديث مجمل لم يبين فيه
من الذي يركب ويسرب اللبن فمن اين جاز لهم ان يحملوا للراهن
دون ان يحملوا للمرتهن ومع ذلك فقد روى هذا الحديث هشيم
وبين فيه عالم يبين يزيد بن هارون حدثنا احمد بن داود حدثنا
اسماعيل بن ابراهيم الصايغ حدثنا هشيم عن زكريا عن الشعبي عن
ابي هريرة مرفوعا اذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتهن عليها
ولبن الدر يسرب وعلى الذي يسرب نفقتها قوله هذا الحديث
على ان المعنى بالركوب ويسرب اللبن في الحديث الاول هو المرتهن
فجعل ذلك له وجعلت النفقة بدلا عما يقبض منه عما ذكرنا
هذا عندنا والله اعلم في وقت ما كان الربا مباحا ولم يفدرج عن
القرض الذي يجر منفعة ولا عن اخذ الشئ بالشئ وان كانا غير
متساويين ثم حرم الربا بعد ذلك وحرم كل قرض جر نفعا واجمع
اهل العلم على ان نفقة الرهن على الراهن لا على المرتهن وانه ليس

للمرتهن

والمرتهن

للمرتهن استعمال الرهن وقد حدثنا فهمد نا ابو نعيم حدثنا الحسن
ابن صالح عن اسماعيل بن ابي خالد عن الشعبي قال لا ينفع من
الرهن بشئ اهو وقد ظهر من هذه العبارات وغيرها من كلمات
الثقات انهم اختلفوا في الحديث المذكور على اقوال اربعة اجملة على
انتفاع الراهن وهو مسلك الشافعية وثانيها حمله على انتفاع
المرتهن مطلقا وان لم ياذن له الراهن وهو مسلك امام الحنابلة
وثالثها حمله على انتفاع المرتهن باذن الراهن وهو مسلك جمهور
علماء الامة ورابعها كونه منسوخا بتحريم القرض مع جر المنفعة ولا يخفى
على النصف الغير المتعسف ان اولى الاقوال فيه هو حمله على انتفاع
المرتهن عند اذن الراهن لكن بشرط ان لا يكون بشرطا حقيقة او
حكما كاسيأتي فيما يأتي واما حمله على جواز انتفاع المرتهن مطلقا
فيما قلناه لا يؤول الشرع والقواعد الممهدة النغلية السابقة بالايات
البيانية والاحاديث السابقة انه لا يجوز الانتفاع بمالك الغير
بدون اذنه صريحا او دلالة فانه لا شك ان المرهون مملوك للراهن
وليس للمرتهن الا حق الحبس والتوقيف فكيف يكون له التفرق
بغير اذن الراهن واليه اشار ابن عبد البر المالكى كما نقله عن
ارشاد الساري وحمله على انتفاع الراهن مخالف لصريح ما ورد
في بعض طرقه من ذكر المرتهن فذكر الزاهد في المجتبى شرح مختصر

القدوري وصاحب الهداية وشارح الهداية ان حكم الرهن عندنا يصح
الرهن محبسا بدين الرهن حبسا دائما باثبات يد الاستيفاء له
وعندنا ففي تعلف الدين بالعين استيفاء منه بالبيع فحبس
فهذا لا يجوز عندنا انتفاع الراهن واسترداد له لانه يغون موجب
وهو الحبس الدائم ويجوز عنده لعدم كونه منافيا لموجبه وهو
تعيينه للبيع واما ابد واحتمال انه منسوخ كما ذكره الطحاوي
فيجوز ان النسخ لا يقبض بالاحتمال فالحال يثبت ان هذا
الحكم كان في زمان اباحة الربا واباحة القرض الذي جر منفعة ثم
حكم بمنع كل ذلك لا يحكم بنسخه لكن يصح نعم يصح ان يقال انه معارض
بخبر النهي عن القرض الذي جر منفعة ومن المعلوم ان عند الفقهاء
بين الحل والحرق تزج الحرمة والخبر المذكور هو ما ذكره صاحب الهداية
وغيره في بحث كراهة السفاح ان النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن قرض جر نفعا وهو ان كان متكاملا فيه منفعة لكنه تأيد بانار
الصحابة وعمل الائمة قال العيني في البناية شرح الهداية
الحديث رواه علي رضي الله عنه ولغظه قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم كل قرض جر نفعا فهو ربا اخرجه الحارث ابن ابي اسامة
في مسنده وفي مسند سواد بن مصعب قال عبد الحنف في احكام
بعد ان اخرجه هو متردك اه وقال ابن الهمام في فتح القدير
رواه

رواه الحارث ابن ابي اسامة في مسنده عن حفص بن عمر
ابن ابي سواد بن مصعب عن عمار بن احمد في قال سمعت عليا
يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل قرض جر نفعا فهو
ربا وهو مضاعف بسواد قال عبد الحنف متردك وكذا قال
غيره ورواه ابو الجهم في جزئه المعروف عن سواد ايضا وحسن
ما ههنا ما عن الصحابة والسلف ما رواه ابن ابي شيبة
في مسنده حديثا خالدا لا عمر عن عجاج عن عطاء قال كانوا
يكروهون كل قرض جر منفعة اه وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني
في التلخيص المحرر عند ذكر هذا الحديث قال عمر بن بدر في المغني
لم يصح فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم واما امام الحرمين
فقال انه صحيح وتبعه القراني وقد رواه الحارث ابن ابي اسامة
في مسنده من حديث علي وفي مسند سواد بن مصعب متردك
ورواه البيهقي في المعرفة عن فضالة بن عبيد موقوفا بلفظ
كل قرض جر منفعة فهو ربا من وجوه الروايات في السنن
الكبرى عن ابن مسعود وابي بن كعب وعبد الله بن سلام
وابن عباس موقوفا عليهم اه وفي مختصر ائمة اللفظان
لابن القيم المسمى بتعقيب الشيطان من رسول الله صلى الله
عليه وسلم من القرض الذي جر النفع وجعله ربا ومنع من قبول
هدية المقرض ان لم يكن له عادة جارية بذلك قبل القرض
ففي سنن ابن ماجه عن يحيى بن اسحاق الهنائي قال سالت

اشى بن مالك الرجل منا يقرض اخاه المال فيهدى اليه فقال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اقرض احدكم قرضا فاهدى
اليه واعمله على الدابة فلا يركبها ولا يقبله الا ان يكون جرى بينه
وبينه قبل ذلك وروى البخارى في تاريخه عن بريد بن
ابى يحيى الهنائى عن اشى قال قال رسول الله اذا اقرض احدكم
فلا ياخذ هدية وفي صحيح البخارى عن ابى بردة عن ابى موسى
قدمت المدينة فلقيت عبد الله بن سلام فقال لي انك بارض
الربا فيه فاس فاذا كان لك على رجل حق فاهدى اليك حمل
بن او حمل صغير فلا تأخذ فانه ربا وجاد هذا المعنى عن ابن
مسعود وابن عباس وابن عمر اهـ الفصل الثاني
في ذكر اقوال اصحابنا الحنفية اعلم انهم بعد ما اتفقوا على انه لا يجوز
للمرتهن الانتفاع بالرهن بدون اذن الراهن اختلفوا في جواز
بالاذن على اقوال عديدة كما دللت عليها عباراتهم المختلفة
الاول انه جائز الثاني انه ليس بجائز الثالث
انه جائز قضاء غير جائز ديانة الرابع ان الاذن ان كان
مشروطا فهو غير جائز والا فهو جائز الخامس انه ان كان
الاذن مشروطا فهو حرام وان لم يكن مشروطا فهو مكروه ولقد
نفذنا من عبارات كتب مشاييرهم الدالة على تفرقهم ثم تحقق الحق
ونبطل الباطل ولو كن الجاهل الحامل قال برهان الشريعة
في الوقاية لا الانتفاع به باستخدامه ولا سكنى ولا لبس ولا

اجارة ولا اعانة وهو متقد لو فعل ولا يبطل الرهن به اهـ
وقال صدر الشريعة في مختصر الوقاية وشارحه الشمني في كمال
الدرية ولا يصح فهما اي الرهن والوديعة رهن واجارة واعانة
واياع اما الاجارة والاعانة فلات المرتهن والمودع ليس له
الانتفاع بالرهن والوديعة فليس له تسليط غيره على ذلك
واما الرهن والوديعة فلان كلا من الراهن والمودع رضيا
رضي بيده المرتهن والمودع دون غيره ولا يبطل الرهن
لو فعل المرتهن شيئا من ذلك هذه الامور الاربعة لا نهى
تصرف من المرتهن والرهن لا يبطل بتصرفه لكن يضمن
الرهن لحصول التقدي اهـ وقال فيصح الدين الهروى في شرح
الوقاية لا الانتفاع به اي لا يجوز الانتفاع بالرهن للمرتهن
باستخدام ان كان عبدا ولا سكنى ان كان دارا ولا لبس
ان كان ثوبا كالوديعة الا ان ياذن له الراهن لانه حقه ليس
الا الحبس اهـ وقال ابوالمكارم في شرح مختصر الوقاية ويحفظ
الرهن اي على المرتهن حفظه كالوديعة فلا يجوز للمرتهن
الانتفاع بالرهن الا باذن الراهن اهـ وقال القهستاني
في جامع الرموز شرح مختصر الوقاية وان تعدى المرتهن في الرهن
كالقراءة والبيع واللبس والركوب والسكنى والاستخدام
بلا اذن والسفر ضمن كله بكل قيمته كالقصب وفيه اشارة
الى انه يحرم الانتفاع من الرهن بلا اذن الراهن واحاط بالاذن

فيلزم كما في المقدمات وغيره ولا يلزم كما في المسئلة وقال
في الهداية وليس للمرتين ان ينتفع بالرهن لا باسخدام ولا
سكنى ولا لبس الا ان ياذن له المالك لان له حق الحبس دون
الانتفاع اه وفي خزانة المفتين ليس للمرتين ان ينتفع بالرهن
لا باسخدام ولا سكنى ولا لبس الا باذن المالك اه وفي تنقيح
الفناوى الحميدية ليس للمرتين ولا للراهن ان يزرع الارض
ولا يواجرها لانه ليس لهما الانتفاع بالرهن اه وفي القنية
ختاى جامع الفوائد المتعارف للمبالي عن ابي يوسف المرتين
يسكن الدار باذن الراهن يلزم واطلق في الفرق انه لا يلزم
خروج ابي النجدي الاحتياط في الاجتناب عنه قلت لما فيه من
شبهة الربا اه وفي مجمع البركات المحاصل ان المرتين لا ينتفع
بالرهن سواء اذن له الراهن او لم ياذن وفي التهذيب يلزم للمرتين
الانتفاع بالرهن وان اذن له الراهن كذا في المعذب وان قيل
كان مقتديا ولا يبطل الرهن للمقتدي كذا في الشيبين اه وفي
السراج المبشر للمرتين اكل ثمار البستان اولين الثمار فلا بأس
به ان لم يكن مشروطا والا صار قضا جريه متفقة فيكون ربا
كما في الجواهر اه وفي الميزان شرحه للمعنى لا ينتفع المرتين
بالرهن استخدما اي من حيث الاستخدام في الرقيق واللباس
اي من حيث اللبس في الثياب واجارة اي من حيث الاجارة
في العقار واعارة اي من حيث الاعارة لان مقتضاه الحبس
دون

دون الانتفاع فلا يجوز الا بالسلط اه وفي الاشياء والقطائر
اباح الراهن للمرتين من اكل الثمار فاكلها لم يضمن اه وقال المحوى في
حواشيه اي لعدم تقديره ولا يسقط شيء من دينه كما في القنية والخاتمة
وكثير من الشروع وعليه الفتوى وفي الجامع لمجد الائمة عن عمدة
ابن محمد بن اسلم انه لا يحل له ان ينتفع بشيء منه وان اذن له
الراهن لانه اذن في الربا لانه يستوفي دينه فتكون المنفعة
ربا قال بعض الفضلاء والتوفيق بين ما ههنا وبين
ما تقدم بحمل ما ههنا على الديانة اه اقول لا وجه لهذا التوفيق
لان ما كان ربا لا يظهر فيه فرق بين الديانة والقضاء اه وفي
الاشياء ايضا في موضع اخر يلزم للمرتين الانتفاع بالرهن باذن
الراهن اه قال المحوى في حواشيه كذا في الكثر النسخ ووقع
في بعض النسخ بلا اذن الراهن وفي بعضها الا باذن الراهن
اه وفي توير الابصار وشرحه الدر المختار لا الانتفاع به مطلقا
لا باسخدام ولا سكنى ولا لبس ولا اجارة ولا اعارة سواء كان
من مرتين او راهن الا باذن كل للاخر وقيل لا يحل للمرتين لانه
ربا وقيل ان شرطه كان ربا والا لا اه قال الطحطاوي
في حواشيه قوله سواء كان من الراهن او المرتين قال في الزمعية
اما كون حكم المرتين ذلك فمذكور في عامة المتن واما كون
حكم الراهن ذلك فما حوز من المجمع ونسبه في غاية البيان
الى الاقطع قوله وقيل لا يحل للمرتين اي وان اذن له الراهن

لانه اذن في الربا فانه يستوفي دينه كاملا فبقي المنفعة التي استوفى
فضلا فيكون ربا وحله المصنف على الديانة وما في سائر المعيرات
اي من حل الانتفاع بالاذن على الحكم وفي شرح الملتقى انه يحرم الانتفاع
بلا اذن وبه يكره كافي المضمران وغيرها قوله وسيجي في آخر الرهن
ذكر فيه ان التعليل بانه ربا يفيد ان الكراهة تحريمية قلنا
والغالب من احوال الناس انهم انما يريدون عند الدفع الانتفاع
ولولاه لما اعطاء الدراهم وهذا بمنزلة الشرط لان المعروف بالشرط
وهو مما يعين المنع اه ملخصا وقال مؤلف تنوير الابصار في شرح
منع الفقار لا الانتفاع به اي بالرهن مطلقا اي لا باستخدام ولا كفي
ولا لبس ولا اجارة ولا اعارة سواء كان من الراهن او المرتهن
الا باذن اي باذن الراهن ان كان المنتفع المرتهن او المرتهن ان كان
المنتفع هو الراهن وعن عبد الله بن محمد بن اسلم السمرقندي
وكان من كبار علماء سمرقند ان من ارتهن سبلا لا يحل له ان ينتفع
بشيء منه بوجه من الوجوه وان اذن له الراهن لانه اذن له في الربا
فانه يستوفي دينه كاملا فبقي المنفعة التي استوفى فضلا فيكون
ربا وهذا امر عظيم كما ارايت منقولاً بهذا اللفظ وعزاه الى الجوامع
لمجد الائمة قلنا وهو مخالف لكلام عامة المعبران في الثانية
رجل رهن شاة واباح للمرتهن ان يشرب لبنها كان للمرتهن ان ياكل
ويشرب ولا يكون ضامنا اه وفي الفوائد الزينية اباح الراهن
المرتهن اكل الثمار فاكلها لم يضمن ثم قال يكره للمرتهن الانتفاع
باذن

باذن الراهن وان اذن له بالسكنى فلا رجوع له بالاجرة اه
فليحمل ما تقدم على الديانة وما في سائر المعيرات على الحكم ثم ايش
في جواهر الفنادي رجل رهن ضيعة وفيها اشجار الفرساده
واباح للمرتهن ورق الفرساد ثم اراد ان يمنع فله ذلك وفيها
قبل هذا الراهن اذ اباح للمرتهن اكل ما في البستان المرهون
اولئ الساة المرهونة اذ اكان مشروطا صار قرضا منقعة
وهو ربا اه قلنا هذا يفرق بين المشروط وغيره كلاما
وقال في رد المحتار بعد نقل قدر منه اقر ابنه الشيخ صالح ونقيب
المحوى بان مكان ربا لا يظهر فيه فرق بين الديانة والقضاء
اقول ما في الجواهر يصلح للتوفيق وهو وجيه وذكرنا انقطع
فيما لو اهدى المستقرض للمقرض ان كانت بشرط كرم والا فلا
وما نقله الشارع من الجواهر من انه لا يضمن بفقدانه ليس
بربلا لان الزبام مضمون فيحمل على غير المشروط وما في الاشياء
من الكراهة على المشروط واذا كان مشروطا ضمن كما افتي به في
الخيرية اه اقول وبالله التوفيق ومنه الوصول الى عين
التوفيق هذه عبارات اصحاحنا تدل على اختلافهم كما ذكرنا ونحوها
عباران كثيرين مختلفة تركنا ذكرها خوفا للتطويل الموجب للخلل
وخير الكلام ما قل ودل واو الى الاقوال المذكورة واصحها
واوفقها بالروايات الحديثة هو القول الرابع ان كان مشروطا
يكره وما لم يكن مشروطا لا يكره اما الكراهة المشروط فلحمدا يكون

القرض الذي جرم منفعته ربا واما عدم كراهة غير الشروط فلم يثبت
الظاهر بركب وليس الدين ربا والمراد بالكراهة التحريمية كما يفيد
تقليدهم بانه ربا وهي المرادة من الحرمة في قول من تكلم بحرمة
المشروط فان المكون التحريمي قريب من الحرام بل كانه هو المشروط
اعلم من ان يكون مشروطا حقيقة او حكما اما حقيقة فبان بشرط
المرتهن على نفس عقد الرهن ان ياذن له الراهن بالانتفاع من
الرهن على ما هو المتعارف في كل العوام انهم اذا ارهنوا شيئا
ودفعوا الدين يستردون اجازة الانتفاع ويكتبون ذلك في
صلك الرهن ولو لم ياذن له الراهن او لم يكتب في الصك لم يدفع
المرتهن الدين ولم يبرأ منه واما حكما فهو متعارف في ديارنا انهم
لا يشترطون ذلك في نفس المعاملة لكن مرادهم ومنوهم انما
هو الانتفاع فلولا لما دفع المرتهن الدين حتى لو دفع الدين
ولم ياذن له الراهن في مجلس اخر او اذن ثم رجع عن اذنه بغضب
المرتهن ويريد اخذ دينه فالاشتراط وان لم يكن مذكورا في كلامهم
لكنه عين مرادهم ومن المعلوم ان المعروف كالشروط كاحققة
صاحب الاشياء وفرع عليه فروعا كثيرة فاما ان المشروط
فكما ان المشروط حقيقة يتضمن الربا كذلك المشروط حكما من اذاد
الربا فان لم يكن ربا حقيقة فلا اقل من ان يكون فيه شبهة الربا
ومن المعلوم ان شبهة الربا في حكم الربا كما بسطه الفقهاء في باب
القرض والبيع وصورة الآن الغير مشروط ان لا يشترط المرتهن

ذلك

ذلك في نفس العقد ولا يدفع الدين بهذا الشرط ولا ينوي
ايضا بدفع الدين ابا حنة وانه لولا لما دفع بل قصد مجرد الحبس
والتوقيف وهذه الاشبهة في جواز فانه ليس فيه ربا ولا
شبهة الربا فان كان الانتفاع في هذه الصورة مؤديا الى شيء
فليس الا هو شبهة شبهة الربا وهي غير مقبولة وهذا كما اذا
اذن رجل لغيره في الانتفاع بمملكته بطبيب خاطر من غير رهن
فانه يجوز بلا شبهة فكذا اذا اجار المالك وهو الراهن الانتفاع
بملكه وهو المرهون للمرتهن بطبيب خاطر يجوز للمرتهن ذلك لانه
اذن على حقه ليس بشرط في الرهن لاحقيقة ولا عرفا لكن مع ذلك
الانتفاع خلاف الاولى والاحتراز عنه اولى فالاحتراز في هذه
الصورة تقوى والانتفاع تقوى وهذه الصورة مما يميز وجودها
في زماننا ويندر ولا يتركبها الا الاقل الاند زمني في زماننا
كالكبريت الاحمر والسابع في زماننا هو المشروط حقيقة
والشروط حكما الاولى صلك العوام كالانعام والثانية
مسلك الخواص كالعوام وقد اختلف كثير من علماء عصرنا ومن
سبقنا بظاهر عبارات الفقهاء انه يجوز الانتفاع للمرتهن
بالاذن فاقوا به مطلقا من دون ان يفرقوا بين المشروط
وعينه ومن دون ان يتأملوا في ان المعروف كالشروط
فضلوا واضلوا وقد التزمت انا من مدة مدية اني كلما
سئلت عن الانتفاع بالاذن اجبت بالكراهة لعلمي منهم ان

الاذن عندهم يكون مشروطا حقيقة او عرفا والاذن المجرد عن
ثبوت الاشتراط الحقيقي والعرفي نادر قطعا واما القول الخامس
وهو انه ان كان مشروطا فهو حرام والا فهو مكروه فبحسب قول على
الفرق بين المشروط وبين ما هو في حكم المشروط وح فلهذا القول
موافق للرابع بان يكون المراد من قولهم والا ان لا يكون ذلك
مشروطا حقيقة بل عرفا فهو مكروه وان كان مرادهم بذلك حكم
الكرهية في صور الاذن الخالي عن شائبة الاشتراط الحقيقي
والعرفي فلا يظهر وجهه لانه ليس فيه وجود الربا ولا شبهه
وتجالفه صريح الحديث الذي مر ذكره واما القول الثالث انه حائز
قضاء لادبائه فهو ما اختار صاحب منخ الفقار وورده المحمدي
بان ما كان ربا لا يظهر فيه الفرق بين الديانة والقضاء وهو
رد مستحكم الا ان يراد بالديانة والقضاء التقوى والغنى
واما القول الثاني وهو انه ليس بجائز مطلقا فيسفي ان
يجل ذلك على الشروط حقيقة او عرفا واما القول الاول فيسفي
ان يحمل على غير الشروط حقيقة وحكما واصحاب القول الاول
والثاني وان لم يفصلوا في حكمهم لكنه يجب ان يكون مقصودهم
كما يقتضيه تعليلهم وقواعدهم فظهر ان الادلى بالقبول
هو الفرق بين المشروط وغير المشروط وان المشروط اعم من ان
يكون صراحة او حكما ولكن المعروف كالمشروط فالى الله المستنكى
من صنيع جهلاء زماننا يشترطون الاذن في الرهن ويقصدون
ذلك

ذلك وانه لولا ما ارادوا ذلك ويطنون جوانح اخذ من
قوله الفقهاء يجوز بالاذن وشتان ما بين مرادهم ومرادهم
الثاني في فروع مختلفة متعلقة بانتفاع المرتهن
باذن الراهن وبغير اذنه ذكر قاصيخان في فتاواه المرتهن اذا
ركب الدابة المرهونة باذن الراهن فقطعت في ركوبه لا يضمن
ولا يسقط شيء من دينه وان ركب بغير اذن الراهن فقطعت
في ركوبه يضمن قيمتها وان عطبت بعد ما نزل عنها سليمة
هلكت برهنتها في المسئلتين ولو كان الرهن ثوبا فلبسه
المرتهن باذن الراهن فهلك في استعماله لا يسقط الدين لان
استعمال المرتهن باذن الراهن كاستعمال الراهن ولو كان الرهن
مصحفا فاذن له الراهن بالقراءة فيه فهلك منه قبل ان يفرغ
من القراءة لا يضمن المرتهن والدين على حاله وان هلك بعد
قراغه من القراءة يهلك بالدين وكذا لو كان الرهن خائما
فاذنه المرتهن في خنصره باذن الراهن فهلك يكون امانة
لا يسقط شيء من الدين وان هلك بعد الفراغ يهلك بالدين
اهو وذكر في الخلاصة والبرازية وغيرها مثل ذلك وفي
جامع الفصولين الرهن كالوديعة وكل فعل لا يفرم به المودع
لا يفرم به المرتهن ثم الوديعة لا تنار ولا تودع ولا توجر فكذا
الرهن وله حفظه بمن في عياله لا الانتفاع به بلا اذن فلو
هلك في حالة الاستعمال ضمن كله ولو هلك بعد قراغه او

قبل الاستعمال قدر بالدين ولو انتفع باذن الراهن وهلك حالة
 الاستعمال بملك امانة اه وذكر في السراج المنير لو اذن الراهن
 بالانتفاع لم ينه عنه فله ذلك لانه متبرع وللمتبرع ان
 يمنع من التبرع والحيلة فيه ان يبيع له في ذلك على انه كلما نهاه
 فهو ما ذون فيه اذنا مستغنا عما يقضي الدين ويقبل
 المرتهن اذنه كما في خزانة المفتين واذا اذن الراهن للمرتهن
 في السكنى فلا رجوع له بالا جرح كما في الاسماء اه وذكر في النهاية
 لو كانت الامة مرهونة لا يحل للمرتهن وطؤها وان اذن الراهن
 لان الفرج اشد حرمة ومع ذلك لو وطئها على ظن انها تحل له
 يسقط المدعنه لانه ثبت له ملك البدن بها بعقد الرهن وذلك
 يسقط للمدعنه وكذلك لو استعار رجل امة ليرهنها فوطئها على ظن
 انها تحل له يسقط المدعنه ايضا لان حقه فيها ينقضي حق المرتهن
 فان له حقا ابقاء الدين بما ليتها وكما يسقط الحذف باعتبار هذا
 المعنى على المرتهن فكذلك عن الراهن ويكون المهر على الواطئ
 كذا في باب الفارية في الرهن من رهن المبسوط اه هذه اخر
 الكلام في هذا المقام والمحمد لله على التمام والصلاة والسلام
 على رسوله واله البرق العظام وكان ذلك في جلسات حفيظة

اخرها يوم الخميس الرابع من ذي القعدة من سنة
 شهر ربيع الثاني سنة الخامسة والتسعين
 بعد الف والمائتين
 من الهجرة على
 صاحبها فضل
 الصلاة والسلام

